الجملة الواقعة حالًا في نهج البلاغة
(دراسة نحوية تطبيقية)[1]

أ . د . أحمد حسين عبد السّادة

سلمان دايخ فرحان

جامعة المثنى كلية التربية للعلوم الإنسانية

The Circumstantial Sentence in Nahj al-Balagha: An Applied Grammatical Study

Prof. Dr Ahmed Hussein Abdel-Sada

Salman Dayekh Farhan

Al-Muthanna University, College of Education for Human Sciences

ملخص البحث

يتناول بحثنا هذا موضوع الجملة الواقعة حالاً، وتطبيقات هذه الجملة في نهج البلاغة، إذ يقوم البحث على إحصاء هذه الجملة من المتن المدروس (نهج البلاغة)، وتوزيعها بحسب نوع الجملة (اسمية أو فعلية)، ثم توزيع هذه الجملة بحسب الأنماط التي وردت عليها.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسّم على مبحثين تناول المبحث الأول الجملة المجردة الواقعة حالاً، وهذه الجملة إمّا أن تكون اسمية أو فعلية، والاسمية إمّا أن تكون كبرى أو صغرى، والفعلية إمّا أن يكون فعلها ماضياً أو مضارعاً، أمّا المبحث الثاني فقد تناول الظواهر التركيبية في الجملة الواقعة في موضع الحال، وقد تناولنا في هذا المبحث ظاهرة الحذف، وظاهرة الزيادة، وظاهرة التقديم والتأخير، وقد ورد حذف الفاعل وحذف المفعول، كما تنوعت أنواع أدوات الزيادة فتارة تكون أداة من أدوات النفي، وتارة تكون أداة غير نافية، وقد سبقت هذين المبحثين مقدمة، وتمهيد تناول جملة الحال وشروطها، فقد اشترط النحاة في جملة شروطاً منها أنّ تكون خبرية، كما اشترطوا وجود رابط يربطها بصاحبها.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، لعلّ أهمها أنّ الجملة الواقعة حالاً قد وردت في مواضع كثيرة في نهج البلاغة، وجاءت بصيغتيها (الاسمية والفعلية)، وقد فاقت مواضع الجملة الفعلية مواضع الجملة الاسمية.

Abstract

Our research deals with the circumstantial sentence and the applications of this sentence in the Nahj al-Balagha. The research is based on counting this sentence from the studied text (Nahj al-Balagha), distributing it according to the type of sentence (nominal or verbal), and then distributing this sentence according to the patterns in which it appears. The nature of the subject has required that it be divided into two sections, the first of which dealt with the abstract circumstantial sentence. This sentence is either nominal or verbal. The nominal one is either large or small, and the verbal one is either in the past or present tense. On the other hand, the second section dealt with the synthetic aspects in the sentence located in the circumstantial position. In this section, we have discussed the phenomena of deletion, addition, precedence, and delay. The subject has been deleted and the object has been deleted. The types of augmentative devices also varied; sometimes they were a negation tool, and sometimes they were a non-negative tool. These two sections were preceded by an introduction and a preface that dealt with the circumstantial sentence and its conditions. Grammarians stipulated a number of conditions, including that it be a predicate, and they also stipulated that there be a link linking it to its companion. The research concluded with a set of results, perhaps the most important of which is that the circumstantial sentence appeared in many places in Nahj al-Balagha, and came in both its forms (nominal and verbal), and the positions of the verbal sentence exceeded the positions of the nominal sentence.

المقدمة:

الْحَمْدُ للهَّ غَيْرَ مَقْنُوطٍ مِنْ رَحْمَتِهِ وَ لَا مَخْلُوٍّ مِنْ نِعْمَتِهِ وَ لَا مَأْيُوسٍ مِنْ مَغْفِرَتِهِ وَ لَا مُسْتَنْكَفٍ عَنْ عِبَادَتِهِ الَّذِي لَا تَبْرَحُ مِنْهُ رَحْمَةٌ وَ لَا تُفْقَدُ لَهُ نِعْمَةٌ.

وبعد:

فقد قال الشريف الرضي عن كتاب نهج البلاغة الذي جمع فيه ما اختاره من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) «...يتضمن من عجائب البلاغة، وغرائب الفصاحة، وجواهر العربية، وثواقب الكلم الدينية والدنيوية، ما لا يوجد مجتمعاً في كتاب، إذ كان أمير المؤمنين (عليه السلام) مشرَع الفصاحة وموردها، ومنشأ البلاغة ومولدها، ومنه (عليه السلام) ظهر مكنونها، وعنه أخذت قوانينها...»[1]، وصدق المستشرق مرشلوس حين قال: "أمّا هذه اللغة [العربية] فإنّك واجد أصولها وفروعها وجما ألوانها وسحر بيانها في أدب الإمام علي عليه السلام»[2]، ولما كان كلامه (عليه السلام) كذلك كان الأجدر بالطالبين لنفائس هذه اللغة، والطامعين في التدرج لمراقيها، وتحصيل العلم بها أن يدرسوا هذه اللغة في كتاب نهج البلاغة.

وبحثنا يتناول موضوع جملة الحال في هذا الكتاب الخالد، والأصل في الحال أن تكون مفرداً، ولكنها قد تأتي جملة ولا يكون ذلك اعتباطيا، فالحال حين تأتي جملة فإنها تؤدي دلالة لا يمكن أن يؤديها المفرد، وبحثنا هذ يتناول موضوع الجملة الواقعة حالاً، وتطبيقات هذه الجملة في نهج البلاغة، وقد وسمناه بـ (الجملة الواقعة حالاً في نهج البلاغة دراسة نحوية تطبيقية)، وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم على مقدمة، وتمهيد تناولنا فيه الجملة الحالية وشروطها، ومبحثين، أمّا المبحث الأول فتناول الجملة المجردة، وجاء في نقطتين أمّا الأولى فتناولت

الجملة المجردة الصغرى، وأمّا الثانية فتناولت الجملة المجردة الكبرى، أمّا المبحث الثاني، فقد وسمناه بالظواهر التركيبية في الجملة الواقعة حالاً، وتناولنا فيه الحذف والزيادة والتقديم والتأخير.

أمّا الدراسات السابقة التي تناولت الحال فمنها: الحال في القرآن الكريم، حسين يوسف لافي قزق، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. والجملة الحالية في القرآن الكريم: إحصاء ودراسة، محمد حسين أبو الفتوح، بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود.

أمّا الدراسات في نهج البلاغة فمنها: الجملة الخبرية في نهج البلاغة، الدكتور علي عبد الفتاح محيي. والجملة الفعلية في نهج البلاغة دراسة دلالية، محمود عبد حمد، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية التربية، وغيرها.

التمهيد:

الجملة الحالية وشروطها:

الأصل في الحال أن تكون مفردة[٣]، ولكنها قد تأتي جملة، وقد اجمع النحاة على جواز مجيء الحال جملة[٤]، والحال تجيء جملة بثلاثة شروط[٥]، الأول: كونها خبرية، وهي المحتملة للصدق والكذب، والثاني: أن لا تكون مصدرة بدليل استقبال، والثالث: أن تكون مرتبطة بصاحبها بالواو أو بالضمير، أو بهما معاً. ويذكر النحاة أحكاماً لاقتران الواو بالجملة الواقعة حالاً، تتراوح هذه الأحكام بين الجواز والمنع والوجوب. وعلى النحو الآتي، تمتنع الواو في سبعة مواضع[٦]، الأول: إذا كانت جملة الحال مصدرة بفعل مضارع مثبت، وذلك لشدة شبهه باسم الفاعل، تقول: (جاء زيد يضحك) ولا يجوز (جاء زيد ويضحك)، الثاني: الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى: ﴿فَجاءَها

بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾[٧]، الثالث: أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة، نحو قوله تعالى: ﴿ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾[٨]، الرابع: الماضي التالي إلّا، نحو قوله تعالى: ﴿إِلاَّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ﴾[٩]، الخامس: الماضي المتلو بـ (أو) نحو قولنا: (لأضربنه ذهب أو مكث)، السادس: المضارع المنفي بـ (لا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ﴾[١٠]، السابع: المضارع المنفي بـ (ما)، وتجب الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بـ (قد)[١١]، كقوله تعالى: ﴿تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ﴾[١٢]، وسوى ما تقدم يجوز ربطها بـ (الواو) أو (الضمير) أو بهما معاً، "وسوى ما تقدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفي ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة وجملة الماضي التالي (إلّا) والمتلو بـ (أو) والمضارع المنفي بـ (لا) أو بـ (ما)... فلم يبقَ من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بـ (لم) أو (لما) أمّا المنفي بـ (لن) فلا يجوز هنا»[١٣]، أمّا عند البلاغيين «فالجملة التي تقع حالاً ضربان: خالية عن ضمير ما تقع حالاً عنه وغير خالية، أمّا الأولى: فيجب أن تكون بالواو لئلا تصير منقطعة عنه غير مرتبطة به... وأمّا الثانية: فتارة يجب أن تكون بالواو، وتارة يمتنع ذلك، وتارة يترجح أحدهما، وتارة يستوي الأمران»[١٤]، أمّا أهمية هذه الواو ومكانتها في جملة الحال فيوضحها الجرجاني بقوله: "فاعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو فذاك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو فذاك لأنك مستأنف بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات»[١٥]، ثم يفسر

الجرجاني هذا الكلام بقوله: "تفسير هذا أنّك إذا قلت (جاءني زيد يسرع) كان بمنزلة قولك (جاءني زيد مسرعاً) في أنّك تثبت مجيئاً فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً وتريد أن تقول (جاءني كذلك، وجاءني بهذه الهيئة»[١٦]، فالإخبار- هنا- بالمجيء والإسراع لا يحتاج إلى الربط بالواو، إذ هو بمنزلة الخبر الواحد، ثم يقول الجرجاني: "وإذا قلت جاءني وغلامه يسعى بين يديه) و (رأيت زيداً وسيفه على كتفه) كان المعنى على أنّك بدأت فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً وابتدأت اثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه، ولما كان المعنى على استئناف الإثبات، احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك (زيد منطلق وعمرو ذاهب) و (والعلم حسن والجهل قبيح). وتسميتها (واو الحال) لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة»[١٧]، والحال الجملة «هي التي تبين هيئة صاحبها ومحلها النصب»[١٨] وهذه الجملة لا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية[١٩]، كما لا تخلو من أن تكون بسيطة (صغرى)، أو مركبة (كبرى)، ولا تخلو - أيضاً- من أن تكون قد زيدت عليها أداة نحوية أو لا، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

المبحث الأول: الجملة المجردة الواقعة حالاً:

وهي الجملة الخالية من أدوات الزيادة، مثل أدوات النفي، أو أدوات التوكيد، وغيرها، وهذه الجملة إمّا أن تكون صغرى أو كبرى.

أوّلاً: الجملة الصغرى:

وهي إمّا اسمية أو فعلية

١- الجملة الاسمية الصغرى:

وردت هذه الجملة في (ثلاثين) موضعاً، وقد وردت هذه الجملة وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (المبتدأ معرفة + الخبر معرفة)، قال عليه السلام: "أَ أَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَ لَا أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ أَوْ أَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ الْعَيْشِ فَمَا خُلِقْتُ لِيَشْغَلَنِي أَكْلُ الطَّيِّبَاتِ كَالْبَهِيمَةِ الْمَرْبُوطَةِ هَمُّهَا عَلَفُهَا أَوِ الْمُرْسَلَةِ شُغْلُهَا تَقَمُّمُهَا"[٢٠]، فالجملة الاسمية (همها علفها) واقعة في موضع نصب حال من المربوطة، ومثلها الجملة الاسمية (شغلها تقممها) حال من المرسلة.

النمط الثاني: (مبتدأ اسم معرفة + الخبر اسم موصول)، كقوله عليه السلام: "فَيَا عَجَباً وَ مَا لِيَ لَا أَعْجَبُ مِنْ خَطَإِ هَذِهِ الْفِرَقِ عَلَى اخْتِلَافِ حُجَجِهَا فِي دِينِهَا لَا يَقْتَصُّونَ أَثَرَ نَبِيٍّ وَ لَا يَقْتَدُونَ بِعَمَلِ وَصِيٍّ وَ لَا يُؤْمِنُونَ بِغَيْبٍ وَ لَا يَعِفُّونَ عَنْ عَيْبٍ يَعْمَلُونَ فِي الشُّبُهَاتِ وَ يَسِيرُونَ فِي الشَّهَوَاتِ الْمَعْرُوفُ فِيهِمْ مَا عَرَفُوا"[٢١]، فالجملة الاسمية (المعروف فيهم ما عرفوا) واقعة في محل نصب حال، قلنا إنّ الجملة الاسمية- ما لم تكن مصدرة بضمير صاحب الحال- يجوز ربطها بالواو التي للحال ويجوز عدم ربطها سواء أكانت مثبتة أم منفية، إلّا أن ربطها بالواو أولى ـ كما يرى القزويني ـ وذلك لسببين: أمّا الأول: فلدلالتها على حصول صفة ثابتة. وأمّا الثاني: فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت، مع ظهور الإستئناف فيها، لاستقلالها بالفائدة، فتحسن زيادة رابط، ليتأكد الربط[٢٢]، وذكرنا قول الجرجاني «أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو فذاك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو فذاك لأنك مستأنف بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الاول في الإثبات»[٢٣]، والملاحظ على جملة الحال في الأنماط السابقة هو أنّها

جاءت عارية من واو الحال، لارتباط جملة الحال بصاحبها من دون حاجة إلى الواو، ويبدو أن هذه العلاقة تقع موقع السبب من المسبب، فكون البهيمة مربوطة فهذا سبب بأن يكون همها علفها، وكونها مرسلة فهذا سبب بأن يكون همها تقممها، وفي النص الثاني فإنّ حثّ الإمام (عليه السلام) على ترك الدنيا- التي هي صاحب الحال- لكون سرورها مشوب بالحزن، لأن «من طلب العافية بلا ابتلاء فقد طلب المحال، لأن التمام في كل شيء ما كان ولن يكون إلّا لمن ليس كمثله شيء»[٢٤]، وكذلك في النص الثالث فالمخاطبون- الّذين يعجب منهم الإمام عليه السلام والّذين هم صاحب الحال- لا يقتدون بعمل وصي، ولا يؤمنون بغيب، ولا يعفون عن عيب، يعملون في الشبهات، ويسيرون في الشهوات، كل هذا لأن - بحسب زعمهم - «المعروف والمنكر تابعان لإرادتهم وميولهم الطبيعية فما أنكرته طباعهم كان هو المنكر بينهم وإن كان معروفاً في الشريعة، وما اقتضته طباعهم ومالت إليه كان هو المعروف بينهم وإن كان منكراً في الدين»[٢٥]، أمّا تلك الصفات الحميدة التي أغفلوها فليست- عندهم- من المعروف في شيء، والدليل على ذلك أنّه لو أثبت الواو لأصبح ما قبل الواو يدل على شيء وما بعدها يدل على شيء آخر.

وجاءت هذه الجملة (الاسمية) في بعض المواضع حال بعد حال:

النمط الثالث: (مبتدأ اسم معرفة + خبر اسم نكرة)، كقوله عليه السلام: "مُسْتَقَرُّهُ خَيْرُ مُسْتَقَرٍّ وَ مَنْبِتُهُ أَشْرَفُ مَنْبِتٍ فِي مَعَادِنِ الْكَرَامَةِ وَ مَمَاهِدِ السَّلَامَةِ قَدْ صُرِفَتْ نَحْوَهُ أَفْئِدَةُ الْأَبْرَارِ وَ ثُنِيَتْ إِلَيْهِ أَزِمَّةُ الْأَبْصَارِ دَفَنَ اللهُ بِهِ الضَّغَائِنَ وَ أَطْفَأَ بِهِ الثَّوَائِرَ أَلَّفَ بِهِ إِخْوَاناً وَ فَرَّقَ بِهِ أَقْرَاناً أَعَزَّ بِهِ الذِّلَّةَ وَ

أَذَلَّ بِهِ الْعِزَّةَ كَلَامُهُ بَيَانٌ"[٢٦]، فالجملة الفعلية (قد صرفت نحوه أفئدة الأبرار) في محل نصب حال، وصاحب الحال الضمير في منبته الذي يعود إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والجملة الاسمية (كلامه بيان) حال بعد حال، ومن الجدير بالملاحظة أنّ الإمام (عليه السلام) قد عَدَلَ عن الحال المفردة إلى الحال الجملة فعبّر عن حال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بجملتين حاليتين الأولى فعلية والأخرى اسمية، ويبدو أنّ التعبير بالجملة الفعلية تارة، وبالاسمية أخرى، له دلالته، فالجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مسبوق بـ (قد) تدل على «أن الحدث ماضٍ بالنسبة لفترة ماضية»[٢٧]، فحين أراد (عليه السلام) أن يعبر عن انصراف الأفئدة نحو الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) استعمل الجملة الفعلية ليدلّ على تحقق وقوع الحدث، وحين أراد أن يصف حال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومنطقه استعمل الجملة الاسمية، وقد ناسب كل تعبير ما وضِعَ له، فانصراف الأفئدة نحو الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو حدث وقع في الزمن الماضي على نحو التحقيق الذي تفيده (قد)، ومنطق الرسول يناسبه الثبوت فلا يمكن أن يتحول عن البيان، والله أعلم.

٢-الجملة الفعلية الصغرى:

وهذه الجملة إمّا أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً

أ: الجملة الفعلية الصغرى الواقعة حالاً التي فعلها مضارع:

وردت هذه الجملة في (خمسة عشر ومئتي) موضع، ووردت على وفق أنماط مختلفة وعلى النحو الآتي:

النمط الأول: (فعل مضارع لازم + الفاعل)، كقوله عليه السلام: "وَ اللهَّ لَا أَكُونُ كَالضَّبُعِ تَنَامُ عَلَى طُولِ اللَّدْمِ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهَا طَالِبُهَا وَ يَخْتِلُهَا رَاصِدُهَا وَ لَكِنِّي أَضْرِبُ بِالْمُقْبِلِ إِلَى

الْحَقِّ الْمُدْبِرَ عَنْهُ"[٢٨]، فالجملة الفعلية (تنام) التي فعلها مضارع واقعة في محل نصب حال، وصاحب الحال (الضبع)، "والمقصود: إنّي لا أقعد عن الحرب ولا أؤخر القتال فيكون حالي مع القوم المشار إليهم حال الضبع تنام على حيلة صائدها، فأكون قد اسلمت نفسي لهم ويكونون متمكنين مني تمكن صائد الضبع منها»[٢٩].

النمط الثاني: (فعل مضارع متعدٍّ + فاعل + مفعول به)، كقوله عليه السلام: "وَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ حَجَّ بَيْتِهِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلَهُ قِبْلَةً لِلْأَنَامِ يَرِدُونَهُ وُرُودَ الْأَنْعَامِ وَ يَأْهُونَ إِلَيْهِ وُلُوهَ الْحَمَامِ"[٣٠]، فالجملة الفعلية (يردونه) واقعة في محل نصب حال، وصاحب الحال (بيته الحرام).

النمط الثالث: (فعل مضارع متعدٍّ + فاعل + مفعول به مصدر مؤول)، كقوله عليه السلام: "عِبَادَ اللهِ لَا تَرْكَنُوا إِلَى جَهَالَتِكُمْ، وَ لَا تَنْقَادُوا لِأَهْوَائِكُمْ، فَإِنَّ النَّازِلَ بِهَذَا الْمَنْزِلِ نَازِلٌ بِشَفَا جُرُفٍ هَارٍ، يَنْقُلُ الرَّدَى عَلَى ظَهْرِهِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ لِرَأْيٍ يُحْدِثُهُ بَعْدَ رَأْيٍ، يُرِيدُ أَنْ يُلْصِقَ مَا لَا يَلْتَصِقُ، وَ يُقَرِّبَ مَا لَا يَتَقَارَبُ"[٣١]، فـ (يريد) فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر، و (أن) مصدرية ناصبة و (يلتصق) فعل مضارع منصوب بها، والمصدر المؤول (أن يلتصق) واقع في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية (يريد أن يلتصق) واقعة في محل نصب حال.

النمط الرابع: (فعل مضارع متعدٍّ + الفاعل + مفعول به أول + مفعول به ثانٍ)، كقوله عليه السلام: "حَتَّى يَظُنَّ الظَّانُّ أَنَّ الدُّنْيَا مَعْقُولَةٌ عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ تَمْنَحُهُمْ دَرَّهَا وَ تُورِدُهُمْ صَفْوَهَا"، فـ (تمنح) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر، والضمير (هم) مفعوله الأول، و (درها) مفعوله الثاني، والجملة الفعلية (تمنحهم درها) في محل نصب حال، ومعنى «تمنحهم درها، أي:

تغدق عليهم المال والسلطان والرخاء والأعوان»[٣٢].

النمط الخامس: (فعل مضارع متعدٍّ إلى مفعولين + جملة اسمية منسوخة سدت مسد المفعولين)، كقوله عليه السلام: "عَجَباً لِابْنِ النَّابِغَةِ يَزْعُمُ لِأَهْلِ الشَّامِ أَنَّ فِيَّ دُعَابَةً وَ أَنِّي امْرُؤٌ تِلْعَابَةٌ"[٣٣]، فـ (يزعم) فعل مضارع وهو من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، والجملة (أنّ فيَّ دعابة) سدّتَ مسد مفعوليه، جاءت الحال في الأنماط السابقة جملةً فعليةً فعلها مضارع مثبت، عارٍ من الواو التي للحال، إذ يمتنع ربط هذه الجملة بالواو- كما سبقت الإشارة من خلال أقوال النحاة- ويوافقهم عليه البلاغيون فالجرجاني يرى أنّه إذا كانت الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو، وفي هذا يقول: "وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منفي، لم يكد يجيء بالواو، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو»[٣٤]، وقد علل القزويني وجوب مجيء الحال بغير الواو إذا كانت فعلية فعلها مضارع بقوله: "لأنّ أصل الحال المفردة أن تدلّ على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً والمضارع المثبت كذلك، أمّا دلالته على حصول صفة غير ثابتة، فلأنّه فعل مثبت والفعل المثبت يدلّ على التجدد وعدم الثبوت... وأمّا دلالته على المقارنة فلكونه مضارعاً فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة»[٣٥]، وهذا ما يُلاحظ في الأمثلة السابقة فالإمام عليه السلام في هذه الأنماط قد عبّر بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع، فقال: تنام بدل نائمة، يردونه بدل واردين، ويريد بدل مريداً، تمنحهم بدل مانحةً، يزعم بدل زاعماً، كما أنّه (عليه السلام) عدل عن التعبير بالاسم إلى التعبير بالفعل، والاسم- كما هو معلوم- يدلّ على الثبوت، والفعل يدلّ على الحدوث والتجدد،

وهو ما يناسب المقام، فحال الضبع حين نومها- مثلاً- يحتاج إلى دلالة التجدد- التي يشتمل عليها الفعل المضارع- حتى يصل إليها طالبها، وورود الأنام إلى بيت الله الحرام لا يناسبه التعبير بما يدلّ على الثبوت، لذا عبّر (عليه السلام) بالفعل الذي يدلّ على الحدوث والتجدد ليدلّ على تجدد الحدث واستمراره بل والمواظبة عليه، ومثله - أيضاً - قوله (عليه السلام) (تمنحهم درها)، يريد أن يدلّ على تجدد الحدث لا الدلالة على الثبوت.

ب: الجملة الفعلية الصغرى الواقعة حالاً التي فعلها ماضٍ:

وقع الخلاف بين النحاة في مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً، قال ابن الأنباري في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنّه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً يجوز أن يقع حالاً»[٣٦]، وقد وردت الحال في نهج البلاغة جملة فعلية فعلها ماضٍ في (تسعة وسبعين) موضعاً، ووردت وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (فعل ماضٍ لازم + فاعل)، كقوله عليه السلام: "يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ مُنِيتُ مِنْكُمْ بِثَلَاثٍ وَ اثْنَتَيْنِ صُمٌّ ذَوُو أَسْمَاعٍ وَ بُكْمٌ ذَوُو كَلَامٍ وَ عُمْيٌ ذَوُو أَبْصَارٍ لَا أَحْرَارُ صِدْقٍ عِنْدَ اللِّقَاءِ وَ لَا إِخْوَانُ ثِقَةٍ عِنْدَ الْبَلَاءِ تَرِبَتْ أَيْدِيكُمْ يَا أَشْبَاهَ الْإِبِلِ غَابَ عَنْهَا رُعَاتُهَا"[٣٧]، فالجملة الفعلية (غاب عنها رعاتها) واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال (الإبل)، فقد شبه عليه السلام حال أصحابه بحال الإبل التي غاب عنها رعاتها و «إن غاب الراعي تفرق القطيع أيدي سبأ، وصار نهباً لكل طامع وجائع.. وهذه هي بالذات حال أصحاب الإمام عليه السلام لأنّ تمردهم على أمره جعلهم

كالإبل بلا راعٍ»[٣٨].

النمط الثاني: (كان تامة + فاعل)، كقوله عليه السلام: "خُذِ الْحِكْمَةَ أَنَّى كَانَتْ فَإِنَّ الْحِكْمَةَ تَكُونُ فِي صَدْرِ الْمُنَافِقِ فَتَلَجْلَجُ فِي صَدْرِهِ حَتَّى تَخْرُجَ فَتَسْكُنَ إِلَى صَوَاحِبِهَا فِي صَدْرِ الْمُؤْمِنِ"[٣٩]، فـ (كان) فعل تام فاعلة ضمير مستتر تقديره هي، والجملة في موضع نصب حال.

النمط الثالث: (فعل + فاعل مصدر مؤول)، كقوله عليه السلام: "الْحَمْدُ للهِ الْأَوَّلِ قَبْلَ كُلِّ أَوَّلٍ وَ الْآخِرِ بَعْدَ كُلِّ آخِرٍ وَ بِأَوَّلِيَّتِهِ وَجَبَ أَنْ لَا أَوَّلَ لَهُ وَ بِآخِرِيَّتِهِ وَجَبَ أَنْ لَا آخِرَ لَهُ"[٤٠]، فالجملة الاسمية المنسوخة (أن لا أول له) واقعة في موضع رفع فاعل للفعل (وجب) والجملة الفعلية (وجب أن لا أول له) واقعة في موضع نصب حال، ومعنى كلامه عليه السلام (بأوليته، أي: بوجوده الذاتي الأزلي يفيض الكل منه وينبع، وجب أن يكون الأول بلا أول كان قبله، وبآخريته، أي: بداومه وأبديته، وجب أن يكون الآخر بلا آخر يكون بعده)[٤١].

النمط الرابع: (فعل ماضٍ متعدٍّ + فاعل + مفعول به) كقوله عليه السلام: "فَأَقْبَلْتُمْ إِلَيَّ إِقْبَالَ الْعُوذِ الْمَطَافِيلِ عَلَى أَوْلَادِهَا تَقُولُونَ الْبَيْعَةَ الْبَيْعَةَ قَبَضْتُ كَفِّي فَبَسَطْتُمُوهَا وَ نَازَعْتُكُمْ يَدِي فَجَاذَبْتُمُوهَا"[٤٢]، فالجملة الفعلية (قبضت كفي) واقعة في موضع نصب حال، (يقول عليه السلام: "إنّكم أقبلتم مزدحمين كما تقبل النوق إلى أولادها، تسألونني البيعة فامتنعت عليكم حتى علمت اجتماعكم فبايعتكم»[٤٣].

النمط الخامس: (فعل ماضٍ متعدٍّ إلى مفعولين + فاعل + مصدر مؤول سد مسد المفعولين)، كقوله عليه السلام: "فَصَبَرْتُ عَلَى طُولِ الْمُدَّةِ وَ شِدَّةِ الْمِحْنَةِ حَتَّى إِذَا مَضَى لِسَبِيلِهِ جَعَلَهَا فِي جَمَاعَةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ فَيَا

لله وَ لِلشُّورَى مَتَى اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى هَذِهِ النَّظَائِرِ"[٤٤]، فـ (زعم) فعل متعدٍّ إلى مفعولين، والمصدر المؤول (أنّي أحدهم) سدَّ مسد مفعوليه، النص يتحدث عن أمر الشورى التي جعلها عمر في جماعة منهم الإمام عليه السلام[٤٥]، ومن الجدير بالملاحظة أنّ جملة الحال في الأنماط السابقة جاءت جملة فعلية فعلها ماضٍ مجرد من واو الحال، وغير مقترن بـ (قد)، والفعل الماضي يدلّ على الزمن الماضي في حين تدلّ جملة الحال على الزمن الحاضر وقد عدّ بعض النحاة مجي جملة الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ قبيح فالمبرد يرى أنّ وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ حالاً قبيح، وسبب قبحه أنّ الحال لما أنت فيه، و (فَعَلَ) لما مضى فلا يقع في معنى الحال، وقد أشار إلى أنّه على قبحه جائز عند الأخفش[٤٦]، والجملة الفعلية الواقعة في موضع الحال إذا كان فعلها ماضياً يجوز اقترانها بالواو ويجوز عدم اقترانها[٤٧]، "والسبب في أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتاً دلالته على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً، وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضياً، ولهذا اشترط أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة، حتى تقربه إلى الحال فيصح وقوعه حالاً»[٤٨]، وقد جاءت جملة الحال في النصوص السابقة مجردة من الواو، والذي يبدو أنها امتنعت من الواو ـ كما يقول الجرجاني ـ لأن المتكلم عمد إلى الفعل الواقع في صدر جملة الحال فضمه إلى الفعل الأول في إثبات واحد، والمجيء بالواو ـ هنا ـ يجعل الكلام الذي بعدها كلاماً مستأنفاً.

ثانياً: الجملة الكبرى:

هذا النوع من الجمل يتعلق بالجملة الاسمية، إذ الجملة الكبرى، هي الجملة الاسمية التي يكون الخبر فيها جملة (فعلية أو اسمية)، وردت هذه الجملة- في موضع الحال - في

(ستة وثلاثين) موضعاً، وعلى وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (واو الحال + المبتدأ ضمير + الخبر جملة اسمية تقدم فيها الخبر)، كقوله عليه السلام: "فَتَعَالَى مِنْ قَوِيٍّ مَا أَكْرَمَهُ وَ تَوَاضَعْتَ مِنْ ضَعِيفٍ مَا أَجْرَأَكَ عَلَى مَعْصِيَتِهِ وَ أَنْتَ فِي كَنَفِ سِتْرِهِ مُقِيمٌ"(٤٩)، فالجملة الاسمية (أنت في كنف ستره مقيم)، واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال (التاء) في (تواضعت) والرابط الواو والضمير.

النمط الثاني: (المبتدأ اسم ظاهر + الخبر جملة فعلية)، كقوله عليه السلام: "وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ ابْتَعَثَهُ وَ النَّاسُ يَضْرِبُونَ فِي غَمْرَةٍ"(٥٠)، فالجملة الفعلية (الناس يضربون في غمرة) واقعة في موضع نصب حال، والرابط الواو والضمير.

النمط الثالث: (المبتدأ ضمير + الخبر جملة فعلية) كقوله عليه السلام: "وَ قَدْ تَرَوْنَ عُهُودَ اللهِ مَنْقُوضَةً فَلَا تَغْضَبُونَ وَ أَنْتُمْ لِنَقْضِ ذِمَمِ آبَائِكُمْ تَأْنَفُونَ"(٥١)، فالجملة الاسمية (أنتم لنقض ذمم آبائكم تأنفون) واقعة في موضع نصب حال، والرابط الضمير والواو.

المبحث الثاني: الظواهر التركيبية في الجملة الواقعة في موضع الحال:

١-الحذف:

والحذف إمّا أن يقع في الجملة الاسمية أو الفعلية.

أ- الحذف في الجملة الاسمية:

ورد الحذف - في الجملة الاسمية الواقعة حالاً- في (موضعين) في نهج البلاغة، على وفق النمطين الآتيين:

النمط الأول: (مبتدأ محذوف + الخبر اسم ظاهر)، كقوله عليه السلام: "وَ لَقَدْ أَصْبَحَتِ الْأُمَمُ تَخَافُ ظُلْمَ رُعَاتِهَا وَ أَصْبَحْتُ أَخَافُ ظُلْمَ رَعِيَّتِي اسْتَنْفَرْتُكُمْ لِلْجِهَادِ فَلَمْ تَنْفِرُوا وَ أَسْمَعْتُكُمْ فَلَمْ تَسْمَعُوا وَ دَعَوْتُكُمْ

سِرّاً وَ جَهْراً فَلَمْ تَسْتَجِيبُوا وَ نَصَحْتُ لَكُمْ فَلَمْ تَقْبَلُوا أَ شُهُودٌ كَغُيَّابٍ وَ عَبِيدٌ كَأَرْبَابٍ أَتْلُو عَلَيْكُمْ الْحِكَمَ فَتَنْفِرُونَ"[٥٢]، فقوله عليه السلام (شهود) خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنتم، والجملة الاسمية (أنتم شهود) واقعة في موضع نصب حال، ويحتمل أن تكون استئناف بياني.

النمط الثاني: (مبتدأ محذوف + الخبر جملة فعلية)، كقوله عليه السلام: "مَا هِيَ إِلَّا الْكُوفَةُ أَقْبِضُهَا وَ أَبْسُطُهَا إِنْ لَمْ تَكُونِي إِلَّا أَنْتِ تَهُبُّ أَعَاصِيرُكِ فَقَبَّحَكِ اللهُ"[٥٣]، فالجملة الفعلية (أقبضها) واقعة في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا)، والجملة الاسمية (أنا أقبضها) واقعة في موضع نصب حال.

ب- الحذف في الجملة الفعلية الواقعة حالاً:

- الحذف في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

وردت هذه الجملة في (أربعة عشر) موضعاً، وقد وردت هذه الجملة وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (فعل مضارع مبني للمجهول + نائب فاعل اسم ظاهر)، كقوله عليه السلام: "وَ ايْمُ اللهَّ لَتُؤْتَيَنَّ مِنْ حَيْثُ أَنْتَ وَ لَا تُتْرَكُ حَتَّى يُخْلَطَ زُبْدُكَ بِخَاثِرِكَ وَ ذَائِبُكَ بِجَامِدِكَ وَ حَتَّى تُعْجَلُ عَنْ قِعْدَتِكَ وَ تَحْذَرَ مِنْ أَمَامِكَ كَحَذَرِكَ مِنْ خَلْفِكَ وَ مَا هِيَ بِالْهُوَيْنَى الَّتِي تَرْجُو وَ لَكِنَّهَا الدَّاهِيَةُ الْكُبْرَى يُرْكَبُ جَمَلُهَا وَ يُذَلَّلُ صَعْبُهَا وَ يُسَهَّلُ جَبَلُهَا"[٥٤]، فالجملة الفعلية (يُركَبُ جملها) واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال (الداهية)، والرابط الضمير، "وقوله يركب جملها، أي: يركب فيها، ويذل صعبها، أي: يسهل الأمور الصعاب فيها، وهو كناية عن شدتها وصعوبتها»[٥٥]، ولما لم يتعلق الغرض بذكر ذلك الراكب حذفه.

النمط الثاني: (فعل مضارع مبني للمجهول + نائب فاعل ضمير

ظاهر)، كقوله عليه السلام: "لَبِئْسَ لَعَمْرُ اللهِ سُعْرُ نَارِ الْحَرْبِ أَنْتُمْ، تُكَادُونَ وَ لَا تَكِيدُونَ وَ تُنْتَقَصُ أَطْرَافُكُمْ فَلَا تَمْتَعِضُونَ"(٥٦)، فالجملة الفعلية (تكادون) واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال (أنتم)، ومعنى يكادون ولا يكيدون «أي: يُخدَعون ويمكر بهم عدوهم في إيقاع الحيلة، وليس لهم قوة المكر والحيلة به، وذلك أيضاً من رذيلة ضعف الرأي»(٥٧).

النمط الثالث: (فعل مضارع مبني للمجهول + نائب فاعل ضمير مستتر)، كقوله عليه السلام: "أَ لَا تَرَوْنَ إِلَى أَطْرَافِكُمْ قَدِ انْتَقَصَتْ وَ إِلَى أَمْصَارِكُمْ قَدِ افْتُتِحَتْ وَ إِلَى مَمَالِكِكُمْ تُزْوَى وَ إِلَى بِلَادِكُمْ تُغْزَى"(٥٨)، فالجملة الفعلية (تزوى) واقعة في محل نصب حال، وصاحب الحال (ممالككم).

النمط الرابع: (فعل مضارع مبني للمجهول + جار ومجرور نائب فاعل)، كقوله عليه السلام: "فَقُبْحاً لَكُمْ وَ تَرَحاً حِينَ صِرْتُمْ غَرَضاً يُرْمَى يُغَارُ عَلَيْكُمْ وَ لَا تُغِيرُونَ وَ تُغْزَوْنَ وَ لَا تَغْزُونَ وَ يُعْصَى اللهُ وَ تَرْضَوْنَ"(٥٩)، فـ (يغار) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله شبه الجملة من الجار والمجرور (عليكم)، يبدو أنّ حذف الفاعل في النصوص السابقة هو، عدم تعلق غرض بذكره، وللاهتمام بالحدث، فالحديث في النص الأول عن الداهية لا عمّن يتسنمها، أمّا في النص الثاني فالحديث عن وقوع الكيد بهم لا عن الكائد، وفي النص الثالث الحديث عن انزواء الممالك لا عمّن يزويها، وكذلك في النص الرابع الحديث عن وقوع الغارة لا عمّن يغير عليهم، ونظير هذا (مما يحذف فيه الفاعل اختصاراً وتخفيفاً قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلّا بالحق ومن قُتِلَ مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنّه كان منصوراً﴾(٦٠)، "ففاعل قُتِلَ

محذوف لما كان لا فائدة من ذكره لأن الآية تبين حكم المقتول ظلماً، وتشرع لأهل القتيل فعلهم، فلا حاجة لذكر القاتل وهو الفاعل فحُذف اختصاراً وتخفيفاً»[٦١].

النمط الخامس: (فعل مضارع متعدٍّ + فاعل ضمير ظاهر + مفعول به محذوف)، كقوله عليه السلام: "كِتَابُ اللَّهِ تُبْصِرُونَ بِهِ وَ تَنْطِقُونَ بِهِ وَ تَسْمَعُونَ بِهِ وَ يَنْطِقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ"[٦٢]، فالجملة الفعلية (تبصرون) واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال (كتاب الله)، "يعني إنّ كتاب الله هو الحكمة التي بها حياة القلب الميت تبصرون به كما تنتفعون بالحياة من أبصاركم»[٦٣]، جدير بالملاحظة أن حذف المفعول على ضربين الأول الحذف اختصاراً وهو: "أن يكون ـ المفعول به ـ مقصوداً مع الحذف فينوى لدليل، ويقدر في كل موضع ما يليق به»[٦٤]، والآخر الحذف اقتصاراً وهو: "ألّا يكون المفعول مقصوداً أصلاً، وينزل الفعل المتعدي منزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسياً منسياً... فلا يذكر المفعول ولا يقدر، غير أنّه لازم الثبوت عقلاً لموضوع كل فعل متعدٍّ»[٦٥]، والحذف في قول عليه السلام هو من الثاني.

- الحذف في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ:

وردت هذه الجملة في (أربعة) مواضع، وعلى وفق النمط الآتي:

(فعل ماضٍ مبني للمجهول + نائب فاعل ضمير ظاهر)، قال عليه السلام: "وَ اتَّعِظُوا فِيهَا بِالَّذِينَ قَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً حُمِلُوا إِلَى قُبُورِهِمْ فَلَا يُدْعَوْنَ رُكْبَاناً وَ أُنْزِلُوا الْأَجْدَاثَ فَلَا يُدْعَوْنَ ضِيفَاناً"[٦٦]، فالجملة الفعلية (حملوا) التي فعلها مبني للمجهول، واقعة في موضع نصب حال، "إنّ ترك العمل للآخرة إنّما يكون للاشتغال بالدنيا فالعالم بضرورة مفارقتها له وما

أُعدَّ لتاركي العمل من العذاب الأليم إذا نبه على ذلك الحال كان ذلك صارفاً له عنها ومستلزماً للعمل لغيرها وأكد التنبيه على مفارقتها المضادة للأحوال المعتادة للأحياء التي ألفوها واستراحوا إليها إذ كان من عادتهم إذا ارتحلوا أن يسموا ركباناً، وإذا نزلوا أن يسموا ضيفاناً»[٦٧].

٢-الزيادة في الجملة الواقعة حالاً:

وهذه الزيادة إمّا أن تكون أداة نفي أو لا تكون أداة نفي:

أولاً: زيادة أداة من أدوات النفي:

١-زيادة أداة من أدوات النفي على الجملة الاسمية:

وردت هذه الجملة وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (لا النافية للجنس + اسمها + خبرها)، ورد هذا النمط في (أحد عشر) موضعاً، منها قوله عليه السلام: "وَلَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ مِمَّا طُوِيَ عَنْكُمْ غَيْبُهُ إِذاً لَخَرَجْتُمْ إِلَى الصُّعُدَاتِ تَبْكُونَ عَلَى أَعْمَالِكُمْ وَ تَلْتَدِمُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَ لَتَرَكْتُمْ أَمْوَالَكُمْ لَا حَارِسَ لَهَا وَ لَا خَالِفَ عَلَيْهَا وَ لَهَمَّتْ كُلَّ امْرِئٍ مِنْكُمْ نَفْسُهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى غَيْرِهَا"[٦٨]، فالجملة الاسمية المنسوخة (لا حارس لها) واقعة في موضع نصب حال وصاحب الحال (أموالكم)، ومعنى كلام الإمام عليه السلام «لو كُشِف الغطاء للمجرمين عن مصيرهم لضاقت عليهم الأرض بما رحبت وأخرجوا عن أهلهم وأموالهم، بل وعن أنفسهم لو استطاعوا، وانقطعوا إلى ربهم منيبين مستجيرين»[٦٩]، فهذا الذي يعلمه الإمام عليه السلام هو خطب عظيم، حتى أنّ علمهم بهذا الخطب- لو علموه- سيجعلهم يخرجون إلى الصعدات يبكون على أعمالهم ويلتدمون على أنفسهم، وليس هذا فحسب بل أنّهم سيتركون أموالهم -التي شقوا في تحصيلها- بلا حارس ولا خالف، ويبدو أنّ ترك الأموال بلا حارس أمر قد لا يتقبله المخاطبون،

إذ كيف لهم أن يتركوا أموالهم سائبة، لذا أكّد عليه السلام هذه الجملة بأكثر من مؤكد، فاللام في (لتركتم) هي أداة توكيد و (لا النافية للجنس) تفيد النفي المؤكد.

النمط الثاني: (حال + لا النافية للجنس + اسمها + خبرها حال ثانية)، قال عليه السلام: "وَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْأَوَّلُ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ وَ الْآخِرُ لَا غَايَةَ لَهُ"(٧٠)، فقوله عليه السلام (وحده) حال منصوب، والجملة الاسمية المنسوخة (لا شريك له) حال ثانية، يبدو أنّ الحال الثانية (لا شريك له) تقع بمنزلة التوكيد لمضمون الحال الاولى (وحده) فمضمون (وحده) هو مضمون (لا شريك له).

النمط الثالث: (ليس + اسمها + خبرها)، كقوله عليه السلام: "أَلَا لَا ذَا وَ لَا ذَاكَ أَوْ مَنْهُوماً بِاللَّذَّةِ سَلِسَ الْقِيَادِ لِلشَّهْوَةِ أَوْ مُغْرَماً بِالْجَمْعِ وَ الِادِّخَارِ لَيْسَا مِنْ رُعَاةِ الدِّينِ فِي شَيْءٍ أَقْرَبُ شَيْءٍ شَبَهاً بِهِمَا الْأَنْعَامُ السَّائِمَةُ"(٧١)، فجملة (ليسا من الدين في شيء) واقعة في موضع الحال.

٢-زيادة أداة من أدوات النفي على الجملة الفعلية:

أ- زيادة أداة من أدوات النفي على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

وردت الجملة الواقعة في موضع الحال والتي فعلها فعلاً مضارعاً في (اثني عشر ومئة) موضع مسبوقة بأداة نفي، وقد ذكرت أنّ النحاة منعوا اقتران الفعل المضارع بواو الحال إذا كان منفيا بـ (ما) أو (لا) النافيتين، أمّا البلاغيون فيرون أنّه يجوز اقترانه بالواو وعدم اقترانه بها من غير ترجيح جاء في كتاب الإيضاح: "وإن كان الفعل مضارعاً منفياً فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح، لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً وعدم دلالته على الحصول لكونه منفياً»(٧٢)، وقد وردت هذه الجملة على وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (لا + فعل مضارع + فاعل)، ورد هذا النمط في (خمسة وخمسين) موضعاً، منها قوله عليه السلام: "إِنَّا لَمْ نُحَكِّمِ الرِّجَالَ وَ إِنَّمَا حَكَّمْنَا الْقُرْآنَ هَذَا الْقُرْآنُ إِنَّمَا هُوَ خَطٌّ مَسْطُورٌ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ لَا يَنْطِقُ بِلِسَانٍ وَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَرْجُمَانٍ وَ إِنَّمَا يَنْطِقُ عَنْهُ الرِّجَالُ"[٧٣]، فالجملة الفعلية (لا ينطق) واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال (القرآن)، و "القرآن مصدر العلم بالحق، ما في ذلك ريب، ولكنّه حروف جامدة ولا بدّ له من ترجمان أي عالم قدير بمعانيه ومقاصده»[٧٤].

النمط الثاني: (لا + فعل مضارع متعدٍّ + مفعول به)، ورد هذا النمط في (واحد وثلاثين) موضعاً، منها قوله عليه: "فَيَا عَجَباً وَ مَا لِيَ لَا أَعْجَبُ مِنْ خَطَإِ هَذِهِ الْفِرَقِ عَلَى اخْتِلَافِ حُجَجِهَا فِي دِينِهَا لَا يَقْتَصُّونَ أَثَرَ نَبِيٍّ وَ لَا يَقْتَدُونَ بِعَمَلِ وَصِيٍّ وَ لَا يُؤْمِنُونَ بِغَيْبٍ وَ لَا يَعِفُّونَ عَنْ عَيْبٍ"[٧٥]، فالجملة الفعلية (لا أعجب) واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال (الياء في لي)، فقد بيّن الإمام عليه السلام حاله وقد «تعجب من اختلاف حجج الفرق في الدين وخطئهم وكونهم لا يتبعون أقوال الأنبياء ولا أقوال الأوصياء ثم نعى عليهم أحوالهم القبيحة فقال إنّهم لا يؤمنون بالغيب»[٧٦]. فجملة الحال في هذه الأنماط جاءت عارية من واو الحال، وهذا ما يراه النحاة، إذ يرون أنّ الأكثر في المضارع المنفي بـ (لا) تجرده عن الواو كالمثبت لأنّ معنى جاءني زيد لا يركب أي غير راكب فهو واقع موقع المفرد، ولكن مصاحبة المضارع المصدر بـ(لا) أكثر من مصاحبة المضارع المجرد منها[٧٧]، ويرى القزويني «أن الحال إذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع جاز اقترانه بالواو وعدم اقترانه بها من غير ترجيح، معللاً ذلك بقوله: لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً، وعدم

دلالته على الحصول لكونه منفياً»[٧٨]، والذي يبدو أن الذي يرجح اقتران الحال بالواو التي تربطها بصاحبها أو عدم اقترانها هو المعنى، فلم تقترن جملة الحال ـ في الأنماط السابقة، بالواو التي تربطها بصاحبها لأنّ المتكلم أراد أن يجعل جملة الحال مع ما قبلها في إثبات واحد ـ كما نص على ذلك الجرجاني كما أشَرت ـ لذا ترك الربط بالواو.

النمط الرابع: (ما + فعل مضارع + فاعل)، كقوله عليه السلام: "وَ لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ وَ الْأُخْرَى الْمُعَاهِدَةِ فَيَنْتَزِعُ حِجْلَهَا وَ قُلُبَهَا وَ قَلَائِدَهَا وَ رُعُثَهَا مَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ إِلَّا بِالِاسْتِرْجَاعِ وَ الِاسْتِرْحَامِ"[٧٩]، فالجملة الفعلية (ما تمتنع منه) واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال المرأة، فهذه حال المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة مع أولئك الغزاة، إنّها «ما يمكن أن تمتنع إلّا بالتذلل وبالاسترجاع والخضوع والاسترحام»[٨٠].

النمط الخامس: (ما + فعل مضارع + مفعول به)، كقوله عليه السلام: "وَ لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهَّ (صلى الله عليه وآله) نَقْتُلُ آبَاءَنَا وَ أَبْنَاءَنَا وَ إِخْوَانَنَا وَ أَعْمَامَنَا مَا يَزِيدُنَا ذَلِكَ إِلَّا إِيمَاناً وَ تَسْلِيماً وَ مُضِيّاً"[٨١]، فالجملة الفعلية (ما يزيدنا ذلك إلّا إيماناً) واقعة في موضع نصب حال، ولم تقترن جملة الحال بالواو التي تربطها بصاحبها وهو ما يراه النحاة إذ يقولون إن الفعل المضارع إذا كان منفياً بـ (ما) امتنع اقترانه بواو الحال ويعلل الرضي ذلك بقوله: "وإذا انتفى المضارع بلفظ (ما) لم يدخله الواو، لأنّ المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا[٨٢]، إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو (ما) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير»[٨٣].

النمط السادس: (لم + فعل مضارع + فاعل)، كقوله عليه السلام: "أَرْهَقَتْهُمُ الْمَنَايَا دُونَ الْآمَالِ وَ شَذَّبَهُمْ عَنْهَا تَخَرُّمُ

الْآجَالِ لَمْ يَمْهَدُوا فِي سَلَامَةِ الْأَبْدَانِ وَ لَمْ يَعْتَبِرُوا فِي أُنُفِ الْأَوَانِ"[٨٤]، فالجملة الفعلية (لم يمهدوا) واقعة في موضع نصب حال، وصاحب الحال «الضمير هم في أرهقتهم»، ومعنى لم يمهدوا في سلامة الأبدان (أي: لم يستعدوا ويتزودوا في دار الدنيا وهم في تمام الصحة وكمال العافية ليوم الآخرة»[٨٥].

النمط السابع: (لم + فعل مضارع + فاعل + مفعول به)، كقوله عليه السلام من كتاب له كتبه إلى معاوية: "وَ قَرِيبٌ مَا أَشْبَهْتَ مِنْ أَعْمَامٍ وَ أَخْوَالٍ حَمَلَتْهُمُ الشَّقَاوَةُ وَ تَمَنِّي الْبَاطِلِ عَلَى الْجُحُودِ بِمُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) فَصُرِعُوا مَصَارِعَهُمْ حَيْثُ عَلِمْتَ لَمْ يَدْفَعُوا عَظِيماً وَ لَمْ يَمْنَعُوا حَرِيماً"[٨٦]، فالجملة الفعلية (لم يدفعوا عظيماً) واقعة في موضع نصب حال، ذكر النحاة ـ كما بينت في صدر هذا المبحث ـ أن اقتران (واو الحال) بالمضارع المنفي بـ (لم) هي من مواضع الجواز، وقد نقل الرضي في شرحه عن الأندلسي[٨٧]، أن «الفعل المضارع المنفي بـ (لم) لا بدّ فيه من الواو، كان مع الضمير أو لا، ولعلّ ذلك لأنّ نحو: لم يضرب، ماضٍ معنى، كضرب، كما أن (ضرب) لمناقضته للحال ظاهراً، احتاج إلى (قد) المقربة من الحال لفظاً أو تقديراً، كذلك لم يضرب، يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية، لمّا لم يصلح معه (قد) لأنّ (قد) لتحقيق الحصول و (لم) للنفي»[٨٨]، فبحسب هذا القول فإنّ (الواو) تجب مع الفعل المضارع المنفي بـ (لم)، وقد لاحظنا أن هذه الجملة ـ الفعلية المنفية بـ (لم) ـ جاءت مجردة من (الواو)، وهذا يؤيد من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو.

ب- زيادة أداة من أدوات النفي على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ:

والماضي إن كان تالياً لـ (إلّا) أو متلواً بـ (أو) يمتنع اقترانه بواو الحال كما قلت

أمّا فيما عدا ذلك فيجوز اقترانه بالواو وعدم اقترانه، قال القزويني: "وإن كان ماضياً لفظاً أو معنى فكذلك يجوز فيه الأمران من غير ترجيح... والسبب في أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتاً، دلالته على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضياً»[٨٩]، وردت هذه الجملة في (واحد وعشرين) موضعاً وعلى وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (ما + فعل ماضٍ لازم + فاعل)، كقوله عليه السلام: "الْأَوَّلُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْلٌ فَيَكُونَ شَيْءٌ قَبْلَهُ وَ الْآخِرُ الَّذِي لَيْسَ لهُ بَعْدٌ فَيَكُونَ شَيْءٌ بَعْدَهُ وَ الرَّادِعُ أَنَاسِيَّ الْأَبْصَارِ عَنْ أَنْ تَنَالَهُ أَوْ تُدْرِكَهُ مَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ دَهْرٌ فَيَخْتَلِفَ مِنْهُ الْحَالُ وَ لَا كَانَ فِي مَكَانٍ فَيَجُوزَ عَلَيْهِ الِانْتِقَالُ"[٩٠]، فالجملة الفعلية (ما اختلف عليه دهر) واقعة في موضع نصب حال، فلم يقل (وما اختلف عليه دهر...) ليجعل الكلام إثباتاً واحداً، فقد ذكر بعض صفات الله فهو: الأول الذي لم يكن له قبل... والآخر الذي ليس له بعد... فلو أثبت الواو لكان ما بعدها استئنافاً جديداً.

النمط الثاني: (ما + فعل ماضٍ متعدٍّ + فاعل + مفعول به)، كقوله عليه السلام: "فَأَنَا أَبُو حَسَنٍ قَاتِلُ جَدِّكَ وَ أَخِيكَ وَ خَالِكَ شَدْخاً يَوْمَ بَدْرٍ وَ ذَلِكَ السَّيْفُ مَعِي وَ بِذَلِكَ الْقَلْبِ أَلْقَى عَدُوِّي مَا اسْتَبْدَلْتُ دِيناً وَ لَا اسْتَحْدَثْتُ نَبِيّاً وَ إِنِّي لَعَلَى الْمِنْهَاجِ الَّذِي تَرَكْتُمُوهُ طَائِعِينَ وَ دَخَلْتُمْ فِيهِ مُكْرَهِينَ"[٩١]، فالجملة الفعلية (ما استبدلت ديناً) واقعة في موضع الحال، فقد جعل الفعل (ما استبدلت) إثباتاً واحداً مع الفعل (ألقى) ولو ذكر الواو لأصبح ما بعدها استئنافاً جديداً.

ثانياً: زيادة أداة من أدوات الزيادة غير النافية:

١-زيادة أداة من أدوات الزيادة غير النافية على الجملة الاسمية:

وردت الجملة الاسمية في نهج البلاغة مزيدة بأداة من أدوات الزيادة غير النافية في (تسعة وأربعين ومئة) موضع، وقد وردت على وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (واو الحال + المبتدأ اسم ظاهر + خبر اسم معرفة)، كقوله عليه السلام: "أَرْسَلَهُ عَلَى حِينِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ وَ طُولِ هَجْعَةٍ مِنَ الْأُمَمِ وَ اعْتِزَامٍ مِنَ الْفِتَنِ وَ انْتِشَارٍ مِنَ الْأُمُورِ وَ تَلَظٍّ مِنَ الْحُرُوبِ وَ الدُّنْيَا كَاسِفَةُ النُّورِ ظَاهِرَةُ الْغُرُورِ"[٩٢]، فالجملة الاسمية (والدنيا كاسفة النور) واقعة في موضع الحال، و (الواو) واو الحال، سبقت الإشارة إلى أنّ الحال إذا كانت جملة اسمية جاز ـ عند النحاة ـ ارتباطها بالواو التي تربطها بصاحبها وعدم ارتباطها بها، ويوافقهم في ذلك البلاغيون، غير أنّ البلاغيين يرون أن مجيء الواو أولى لسببين: أمّا الأول فلدلالتها على حصول صفة ثابتة ودلالتها على المقارنة، وأمّا الآخر: فلظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة فتحسن زيادة رابط ليتأكد الربط[٩٣]، والذي يبدو أن الواو في هذا النص ـ من حيث المعنى ـ واجبة فلو اسقطت لخرج المعنى إلى غير ما يريده المتكلم، فالكلام بعد الواو إثبات جديد ولو سقطت الواو لأصبح الكلام الذي بعدها في إثبات واحد مع الكلام الذي قبلها، فمعنى كلامه عليه السلام: "أرسل الله سبحانه محمداً (صلى الله عليه وآله) على حين فترة من الرسل بينه وبين من بُعث قبله، وطول هجعة من الأمم أي: غفلتهم وإعراضهم عن الله وأحكامه واعتزام من الفتن يتغلب الخير على الشر والصلاح على الفساد وانتشار من الأمور وأشتاتها بسبب الفوضى والتحرر من القيود الإنسانية والاجتماعية وتلظٍ من الحروب التي انهكت العباد ودمرت البلاد»[٩٤]، فهذه الأحوال التي كان عليها ذلك

المجتمع قبل البعثة النبوية، ثم أراد أن يستأنف كلاماً جديداً يبين فيه حال الدنيا، لذا أتى بالواو.

النمط الثاني: (واو الحال + المبتدأ ضمير + الخبر نكرة)، كقوله عليه السلام: "وَ قَدْ تَوَكَّلَ اللهُ لِأَهْلِ هَذَا الدِّينِ بِإِعْزَازِ الْحَوْزَةِ وَ سَتْرِ الْعَوْرَةِ وَ الَّذِي نَصَرَهُمْ وَ هُمْ قَلِيلٌ لَا يَنْتَصِرُونَ"[٩٥]، فالجملة الاسمية (وهم قليل) واقعة في موضع الحال، و (الواو) واو الحال، هذا المقطع يبيّن صفة من صفات الله تعالى (وهي صفة نصر المؤمنين)، وقد بيّن عليه السلام أن الحال التي هم عليها- وفق المقاييس الطبيعية- لا تدل على رجحان كفتهم إذ (هم قليل) ثم جاء عليه السلام بحال أخرى هي نتيجة للحال الأولى وهي أنّهم (لا ينتصرون)، ولكنّ الله سبحانه نصرهم على قلتهم، أمّا اقتران هذه الجملة بواو الحال فقد ذكرنا أن النحاة أشاروا إلى أنّ الحال إذا كانت جملة اسمية جاز اقترانها بواو الحال وعدم اقترانها بها- ما لم تقع بعد عاطف أو تكون مؤكدة لمضمون جملة- أمّا البلاغيون فقد جعلوا هذا الموضع من المواضع التي يجب فيها اقتران الحال بالواو، وفي هذا يقول الجرجاني: "والقول في ذلك أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر فالغالب عليها أن تجيء مع الواو كقولك (جاءني زيد وعمرو أمامه) فإن كان المبتدأ ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة وذلك كقولك (جاءني زيد وهو راكب)»[٩٦]، وقد علل القزويني وجوب الواو في هذا الموضع بقوله: "ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يصل بدون هذا الضمير بأن يقال: جاءني زيد يسرع أو مسرعاً فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للإتصال فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط فتجب الواو»[٩٧]، وهذا ما يتضح من قول الامام عليه السلام، فلو سقطت الواو لانقطعت الجملة (هم قليل) عمّا قبلها.

النمط الثالث: (إنّ + اسمها + خبرها)، كقوله عليه السلام: "أَحْمَدُهُ اسْتِتْمَاماً لِنِعْمَتِهِ وَ اسْتِسْلَاماً لِعِزَّتِهِ وَ اسْتِعْصَاماً مِنْ مَعْصِيَتِهِ وَ أَسْتَعِينُهُ فَاقَةً إِلَى كِفَايَتِهِ إِنَّهُ لَا يَضِلُّ مَنْ هَدَاهُ وَ لَا يَئِلُ مَنْ عَادَاهُ"(٩٨)، فالجملة الاسمية (إنّه لا يضل من هداه) واقعة في موضع الحال.

النمط الرابع: (واو الحال + إنّ + اسمها + اللام المزحلقة + خبرها)، كقوله عليه السلام: "أَمَا وَ اللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ وَ إِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ وَ لَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ"(٩٩)، فالجملة (وإنّه ليعلم...) واقعة في موضع الحال، و (الواو) واو الحال، لقد جاءت جملة الحال في هذا النمط، والنمط الذي سبقه جملة اسمية مصدرة بالحرف الناسخ (إنّ)، إلّا أنّ جملة الحال في هذا النمط جاءت مقترنةً بواو الحال، وفي النمط السابق جاءت عارية من واو الحال ـ وهو أمر جائز من المنظور النحوي ـ غير أن ثمة فارق دلالي بين الجملتين يمكن أن يلحظ، ففي هذا النمط وقعت الواو رابطة لجملة الحال بصاحبها، وهذا يعني أنّه قصد إلى إثبات ثانٍ لجملة الحال، غير الإثبات الذي تضمنته جملة صاحب الحال، فكأنّه أخبر أنّه تقمصها ـ أي الخلافة ـ ثم أخبر إنّه يعلم محل الإمام عليه السلام منها، أمّا في النمط الذي سبق هذا النمط فحمد الله واستعانته وكون من هداه اللهُ لا يضل كل هذا إثبات واحد لذا ترك الواو، وقد أشار الجرجاني إلى ذلك بقوله: "اعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو فذلك لأنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو فذلك لأنك مستأنف بها خبراً ثانياً وغير قاصد أن تضمها إلى الفعل الأول في إثبات واحد»(١٠٠)، ويرى أحد الباحثين أن

وجود الواو «يحقق لوقوع الحال جملة مغزاها ودلالتها من إثبات المعنى الذي تضمنته والاهتمام به وتأكيده وذلك باستقلال إثباتها، بخلاف تركها، فإنه يجعل الشبه بين الحال جملة والحال مفردة شبها كبيراً وذلك من حيث توحدهما في صيغة الإثبات»[١٠١].

النمط الخامس: (كأن + اسمها + خبرها)، كقوله عليه السلام: "فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ نَكَثَتْ طَائِفَةٌ وَ مَرَقَتْ أُخْرَى وَ قَسَطَ آخَرُونَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ"[١٠٢]، فالجملة (كأنهم لم يسمعوا كلام الله) واقعة في موضع الحال، ولم تقترن جملة الحال بالواو التي تربطها بصاحبها، قال عبد القاهر الجرجاني في قول الشاعر:

فقلتُ عسى أن تبصريني كأنّما
بنى حواليّ الأسودُ الحوارِدُ

"قوله (كأنّما بنى) إلى آخره، في موضع الحال من غير شبهة، ولو أنك تركت (كأنّ) فقلت: (عسى أن تبصريني بنى حواليّ كالأسود) رأيته لا يحسن حسنه الآن ورأيت الكلام يقتضي (الواو) كقولك: (عسى أن تبصريني وبنى حواليّ كالأسود الحوارد"[١٠٣]، فقد أغنت (كأنّ) عن (الواو)، وهذا ما توصل إليه أحد الباحثين فيقول: "إنّ (كأنّ) في التركيب لها وظيفة دلالية فمثلاً في الآية ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾[١٠٤] شبّه رفع الجبل من أصله فوقهم بالضلة فايقنوا أنه واقع بهم ساقط عليهم، وهذا التشبيه هو الذي ربط بين جملة الحال وجملة ذي الحال مع الضمير وبهذا حلت (كأن) محل الواو»[١٠٥]، وهذا ما يتضح، من قول الإمام عليه السلام، فلو أسقطت (كأنّ) من التركيب لأصبحت الجملة هكذا (وقسط آخرون هم لم يسمعوا كلام الله) وهذا الكلام لا يصلح مع إرادة الحال، إلّا أن تقترن الجملة بالواو فيقول (وهم لم يسمعوا...).

النمط السادس: (إلّا + واو الحال +

مبتدأ + خبر)، كقوله عليه السلام: "أَقِيلُوا ذَوِي الْمُرُوءَاتِ عَثَرَاتِهِمْ فَمَا يَعْثُرُ مِنْهُمْ عَاثِرٌ إِلَّا وَ يَدُ اللَّهِ بِيَدِهِ يَرْفَعُهُ"(١٠٦)، فالجملة الاسمية (ويد الله بيده) واقعة في موضع الحال.

٢-زيادة أداة من أدوات الزيادة غير النافية على الجملة الفعلية:

آ: زيادة أداة من أدوات الزيادة غير النافية على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

وردت الجملة الفعلية التي فعلها مضارع وقد دخلت عليها أداة من أدوات الزيادة غير النافية في مواضع قليلة في نهج البلاغة، بلغت (خمسة) مواضع وعلى وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (واو الحال + قد + فعل مضارع متعدٍّ + فاعل)، كقوله عليه السلام: "إِنَّ الْمَالَ وَ الْبَنِينَ حَرْثُ الدُّنْيَا وَ الْعَمَلَ الصَّالِحَ حَرْثُ الْآخِرَةِ وَ قَدْ يَجْمَعُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لِأَقْوَامٍ فَاحْذَرُوا مِنَ اللَّهَ مَا حَذَّرَكُمْ"(١٠٧)، فالجملة الفعلية (وقد يجمعهما الله) واقعة في موضع الحال.

النمط الثاني: (إلّا + فعل مضارع + فاعل)، كقوله عليه السلام: "وَ اعْلَمُوا أَنَّهُ مَا مِنْ طَاعَةِ اللَّهَ شَيْءٌ إِلَّا يَأْتِي فِي كُرْهٍ وَ مَا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهَ شَيْءٌ إِلَّا يَأْتِي فِي شَهْوَةٍ"(١٠٨)، فالجملة الفعلية (إلّا يأتي في كره) واقعة في موضع الحال، ومثلها الجملة الفعلية (إلّا يأتي في شهوة)، فقد أفادت الأداة (إلّا) الحصر، فقد نبه عليه السلام بأنّه لا تأتي طاعة إلا على هذه الحال من الكره.

النمط الثالث: (إلّا + واو الحال + فعل مضارع متعدٍّ + فاعل)، كقوله عليه السلام: "أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي وَ اللَّهَ مَا أَحُثُّكُمْ عَلَى طَاعَةٍ إِلَّا وَ أَسْبِقُكُمْ إِلَيْهَا"(١٠٩)، فالجملة الفعلية (إلّا وأسبقكم إليها) واقعة في موضع الحال، جدير بالملاحظة أنّ حثّ الناس على الطاعة شيء وسبقهم إلى تلك الطاعة شيء

آخر، فالكلام إثباتان لا إثبات واحد لذا احتاج ـ فضلاً عن الربط بالضمير ـ إلى الربط بواو الحال، أمّا في المثال الذي سبق هذا المثال فالكلام اثبات واحد فـ (شيء) الذي هو صاحب الحال، هو ـ في المعنى ـ فاعل الفعل (يأتي) الذي هو صدر جملة الحال.

النمط الرابع: (كأنّما + فعل مضارع + فاعل)، كقوله عليه السلام: "دَعَوْتُكُمْ إِلَى نَصْرِ إِخْوَانِكُمْ فَجَرْجَرْتُمْ جَرْجَرَةَ الْجَمَلِ الْأَسَرِّ وَ تَثَاقَلْتُمْ تَثَاقُلَ النِّضْوِ الْأَدْبَرِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ مِنْكُمْ جُنَيْدٌ مُتَذَائِبٌ ضَعِيفٌ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ"[١١٠]، فالجملة الفعلية (كأنما يساقون إلى الموت) واقعة في موضع الحال، لم تأتِ (كأنّما) في هذه الجملة لتغني عن الواو، إذ إن جملة الحال مصدرة بفعل مضارع مثبت، وهذا من المواضع التي تمتنع فيها الواو، إلّا أنها أفادت معنى التشبيه فحال هؤلاء الجنيد يشبه حال من يساقون إلى الموت.

ب: زيادة أداة من أدوات الزيادة غير النافية على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ:

وردت هذه الجملة وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (واو الحال + فعل ماضٍ لازم + فاعل)، كقوله عليه السلام: "فَإِنْ أَبَوْا أَعْطَيْتُهُمْ حَدَّ السَّيْفِ وَ كَفَى بِهِ شَافِياً مِنَ الْبَاطِلِ وَ نَاصِراً لِلْحَقِّ"[١١١]، فالجملة الفعلية (وكفى به شافياً) واقعة في موضع الحال، ومعنى كلامه عليه السلام: "فإن أبوا عن طاعتي وامتنعوا من الملازمة على مبايعتي مع قيام هذه الحجة من الله سبحانه عليهم أعطيتهم حد السيف القاطع امتثالاً لأمر الله سبحانه، وكفى به، أي بذلك السيف حال كونه شافياً من الباطل وناصراً للحق»[١١٢]، فقد ربطت الواو بين الحال (كفى به شافياً) وصاحبها (السيف).

النمط الثاني: (واو الحال + فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به)، جاءت الجملة

الواقعة حالاً في غير موضع فعلها ماضٍ غير مقترن بـ (قد) وهذا خلافاً لما اشترطه النحاة في هذه الجملة، من ذلك قوله عليه السلام: "وَ كَيْفَ يَذُمُّهُ بِذَنْبٍ قَدْ رَكِبَ مِثْلَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَكِبَ ذَلِكَ الذَّنْبَ بِعَيْنِهِ فَقَدْ عَصَى اللهَّ فِيمَا سِوَاهُ مِمَّا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ وَ ايْمُ اللهَّ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ عَصَاهُ فِي الْكَبِيرِ وَ عَصَاهُ فِي الصَّغِيرِ لَجَرَاءَتُهُ عَلَى عَيْبِ النَّاسِ أَكْبَرُ"[١١٣]، فالجملة الفعلية (وعصاه) واقعة في موضع الحال، و (الواو) واو الحال، وهنا أيضاً ربطت الواو بين الحال وصاحبها الضمير في (عصاه) الأولى، فقد جاءت الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ، وهو ـ بحسب ما يراه النحاة ـ لا يصلح للحال لعدم دلالته عليها، قال ابن يعيش: "وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها»[١١٤]، أي: على الحال، أي: لعدم دلالته على الزمن الحاضر، ويلحق بهذه المسألة المضارع المنفي بلم، لأنّه ماضٍ في المعنى، وهذا ما يأباه بعض الباحثين لأنّه سيقود إلى التكلف في التأويل، إذ يرى الدكتور صاحب منشد: "إنّ ربط الجملة الحالية بالزمن الحاضر في جميع المواضع التي جاءت بها هذه الجملة سيقودنا إلى التكلف في التأويل... لذا يمكنني القول إنّ وظيفة الجملة الحالية هي بيان هيأة صاحبها سواء أكانت هذ الهيأة متحققة في الماضي أو آخذة في التحقيق»[١١٥]، وما جاء من نصوص في نهج البلاغة يؤيد جواز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ، غير مقترن بـ (قد) لأن المعنى يستقيم من دون حاجة إلى تقدير (قد).

النمط الثالث: (قد + فعل ماضٍ + فاعل)، كقوله عليه السلام: "وَ مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَسْتَقْبِلَ أَخَاهُ بِمَا يَخَافُ مِنْ عَيْبِهِ إِلَّا مَخَافَةُ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ بِمِثْلِهِ قَدْ تَصَافَيْتُمْ عَلَى رَفْضِ الْآجِلِ وَ حُبِّ الْعَاجِلِ"[١١٦]، فالجملة الفعلية (قد تصافيتم على رفض الآجل) واقعة في

موضع الحال، "هذا هو دأبنا لا نجابه أحداً بعيوبه مخافة أن يجابهنا بالمثل، لأنّ فينا ما فيه وزيادة»[١١٧]، حتى انتهى بنا الأمر إلى هذه الحال من التصافي على رفض الآجل وحب العاجل، ولم تحتج جملة الحال إلى الربط بالواو لأن جملة الحال تقع بمنزلة النتيجة من جملة صاحب الحال، فخوف الاستقبال بالمثل هو سبب التصافي على رفض الآجل وحب العاجل، فلم تحتج إلى الواو، إذ لو أتى بالواو لأصبح ما بعدها إثباتاً جديداً.

النمط الرابع: (قد + فعل ماضٍ متعدٍّ + فاعل + مفعول به)، كقوله عليه السلام: "وَ مَنْ عَشِقَ شَيْئاً أَعْشَى بَصَرَهُ وَ أَمْرَضَ قَلْبَهُ فَهُوَ يَنْظُرُ بِعَيْنٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ وَ يَسْمَعُ بِأُذُنٍ غَيْرِ سَمِيعَةٍ قَدْ خَرَقَتِ الشَّهَوَاتُ عَقْلَهُ وَ أَمَاتَتِ الدُّنْيَا قَلْبَهُ"[١١٨]، فالجملة الفعلية (قد خرقت الشهوات عقله) واقعة في موضع الحال، فبسبب كونه ينظر بعين غير صحيحة ويسمع بأذن غير سميعة، كانت أن وصل إلى هذه الحال (قد خرقت الشهوات عقله)، ولما كان الكلام إثبات واحد اكتفى بالضمير للربط ولم يحتج إلى الواو.

النمط الخامس: (واو الحال + قد + فعل ماضٍ لازم + فاعل)، كقوله عليه السلام: "يَا أَحْنَفُ كَأَنِّي بِهِ وَ قَدْ سَارَ بِالْجَيْشِ الَّذِي لَا يَكُونُ لَهُ غُبَارٌ وَ لَا لَجَبٌ"[١١٩]، فالجملة الفعلية (وقد سار بالجيش) واقعة في موضع الحال.

النمط السادس: (واو الحال + فعل ماضٍ متعدٍّ إلى مفعولين + فاعل + مفعوليه)، كقوله عليه السلام: "أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَعَثْتُ مُقَدِّمَتِي وَ أَمَرْتُهُمْ بِلُزُومِ هَذَا الْمِلْطَاطِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرِي وَ قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَقْطَعَ هَذِهِ النُّطْفَةَ إِلَى شِرْذِمَةٍ مِنْكُمْ"[١٢٠]، فالجملة الفعلية (وقد رأيت أن أقطع هذه النطفة) واقعة في موضع الحال، في هذا النمط والنمط الذي قبله اقترنت جملة الحال بواو

الحال وما يمكن ملاحظته أنّه يمكن الاستغناء عنها، غير أن المتكلم جاء لتأكيد الربط بين الحال وصاحبها، فقد ذكرت أنّ النحاة أجازوا في جملة الماضي المثبت ربطها بواو الحال وعدم ربطها، وهذا ما يوافقهم عليه البلاغيون، قال الخطيب القزويني: "وإن كان ماضياً لفظاً أو معنًى فكذلك يجوز الأمران من غير ترجيح... والسبب في أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتاً دلالته على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضياً»[١٢١]، قال أحد الباحثين معلقاً على كلام القزويني هذا: "يمكن عدّ هذا التعليل قاعدة على أساس من دلالة الفعل في تبيين علل الجواز بين الأمرين، ومن ثم فإن للمعنى والسياق أثرهما في اختيار إثبات الواو أو تركها، فإذا كان الأمر متساوياً بين الحالتين بحسب دلالة الفعل فإنه لا يتساوى بحسب دلالة المعنى، إذ لكل حالة مبناها ومعناها في السياق»[١٢٢]، وهذا ما لاحظناه في النصوص التي وقفنا عندها، في المواضع التي يجوز فيها ربط جملة الحال بالواو وعدم ربطها بها، مثل الجملة الاسمية إذا لم يكن المبتدأ فيها ضمير صاحب الحال، والجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ في حالة الإثبات، والجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بغير (لا، وما) النافيتين، والذي يبدو أن هذا الجواز هو جواز من حيث الصناعة النحوية، أمّا من حيث الدلالة فإنّ الواو واجبة في المواضع التي جاءت فيها لأن حذفها من الجملة يغير المعنى عمّا يريده المتكلم.

النمط السابع: (حال أولى + حال + قد + فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به)، كقوله عليه السلام: "اسْتَبْدَلُوا بِظَهْرِ الْأَرْضِ بَطْناً وَ بِالسَّعَةِ ضِيقاً وَ بِالْأَهْلِ غُرْبَةً وَ بِالنُّورِ ظُلْمَةً فَجَاءُوهَا كَمَا فَارَقُوهَا حُفَاةً عُرَاةً قَدْ ظَعَنُوا عَنْهَا بِأَعْمَالِهِمْ إِلَى الْحَيَاةِ الدَّائِمَةِ وَ الدَّارِ

الْبَاقِيَةِ"[١٢٣]، فـ (حفاة وعراة) حالان، والجملة الاسمية (قد ظعنوا) واقعة في موضع نصب حال ثالثة من الضمير الواو، فقد عبر عن الحالين الأولى والثانية بالاسم للدلالة على الثبوت، ثم عبر عن الحال الثالثة بالفعل الماضي ليدل على تحقق وقوع الحدث (الظعن)، ثم جاء بالفعل الماضي مقترناً بأداة التحقيق (قد) ليدل على تحقق الوقوع زيادةً في التأكيد، ثم لم يصل جملة الحال بالواو التي تربطها بصاحبها ليدل على أن الكلام اثبات واحد.

٣-التقديم والتأخير في الجملة الواقعة في موضع الحال:

آ: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية الواقعة في موضع الحال:

وردت هذه الجملة على وفق النمط الآتي:

(خبر مقدم + مبتدأ مؤخر)، ورد هذا النمط في (سبعة عشر) موضعاً، منها قوله علية السلام: "وَ إِنَّهَا لَلْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ فِيهَا الْحَمَأُ وَ الْحُمَّةُ وَ الشُّبْهَةُ الْمُغْدِفَةُ"[١٢٤]، فشبه الجملة من الجار والمجرور (فيها) خبر مقدم، و (الحمأ) مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية (فيها الحمأ) واقعة في موضع الحال، وقد أفاد تقديم شبه الجملة (فيها) على المبتدأ (الحمأ) دلالة الاختصاص، أي: الحمأ فيها دون غيرها، والاختصاص كما يرى الدكتور فاضل السامرائي أهم أغراض تقديم الظرف، قال الدكتور السامرائي: "إنّ أهم غرض من أغراض تقديم الظرف، هو الاختصاص، والحصر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾[١٢٥]، قدّم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره، ولو قال (الملك له) لكان اخباراً بأن الملك له دون نفيه عن غيره، فتقديم الظرف افاد حصره عليه واختصاصه به دون غيره»[١٢٦].

ب: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

الواقعة في موضع الحال:

-التقديم والتأخير في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع:

وردت على وفق الأنماط الآتية:

النمط الأول: (فعل مضارع + مفعول به + فاعل)، كقوله عليه السلام: "وَ أَرْدَيْتَ جِيلًا مِنَ النَّاسِ كَثِيراً خَدَعْتَهُمْ بِغَيِّكَ وَ أَلْقَيْتَهُمْ فِي مَوْجِ بَحْرِكَ تَغْشَاهُمُ الظُّلُمَاتُ وَ تَتَلَاطَمُ بِهِمُ الشُّبُهَاتُ"[١٢٧]، فالجملة الفعلية (تغشاهم الظلمات) واقعة في موضع الحال.

النمط الثاني: (حال + فعل مضارع + مفعول به + فاعل)، قال عليه السلام: "حَتَّى إِذَا تَصَرَّمَتِ الْأُمُورُ وَ تَقَضَّتِ الدُّهُورُ وَ أَزِفَ النُّشُورُ أَخْرَجَهُمْ مِنْ ضَرَائِحِ الْقُبُورِ وَ أَوْكَارِ الطُّيُورِ وَ أَوْجِرَةِ السِّبَاعِ وَ مَطَارِحِ الْمَهَالِكِ سِرَاعاً إِلَى أَمْرِهِ مُهْطِعِينَ إِلَى مَعَادِهِ رَعِيلًا صُمُوتاً قِيَاماً صُفُوفاً يَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ وَ يُسْمِعُهُمُ"[١٢٨]، فـ (سراعاً، ومهطعين، ورعيلاً، وصموتاً، وقياماً، وصفوفاً) أحوال، والجملة الفعلية (ينفذهم البصر) واقعة في موضع الحال، وصاحب هذه الأحوال هو مفعول (أخرجهم).

-التقديم والتأخير في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ:

وردت على وفق النمط الآتي:

(فعل ماضٍ + مفعول به + فاعل)، كقوله عليه السلام: (فَقَالَ سُبْحَانَهُ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ وقبيله اعْتَرَتْهُم الْحَمِيَّةُ وَ غَلَبَتْ عَلَيْهِ الشِّقْوَةُ)[١٢٩]، فالجملة الفعلية (اعترتهم الحمية) واقعة في موضع الحال.

الخاتمة:

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

١ ـ للجملة الواقعة حالاً أحكاماً نص عليها النحويون، منها اقترانها بالواو التي تربطها بصاحبها، أو بالضمير أو بهما معاً، ففي بعض المواضع تجب الواو، وفي مواضع أخرى تمتنع، وفي

مواضع أخرى يجوز الأمران، وقد وردت جملة الحال في أغلب مواضعها موافقة لما نص عليه النحويون، من حيث اقترانها بواو الحال أو تجردها منها.

٢ ـ اختلف النحويون في مسألة وقوع الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ، فمنهم من جوز هذه المسألة ومنهم من منعها إلا أن تقترن بالفعل الماضي (قد)، وقد وردت الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مقترن بـ (قد) في مواضع كثيرة في نهج البلاغة، وهذا يؤيد مذهب من يرى جواز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مقترن بـ (قد).

٣ ـ يرى بعض النحاة أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لم) تجب فيها الواو، فيما ذهب غيرهم إلى أنّ الواو جائزة في هذا الموضع، وقد جاءت نصوص نهج البلاغة لتؤيد من ذهب إلى جواز الواو.

٤ ـ ذكر النحويون أن الواو في بعض المواضع تكون جائزة وقد أظهر البحث أنّ هذا الجواز هو من المنظور النحوي أو من جهة الصناعة النحوية، أمّا من جهة المعنى فإن هذه الواو واجبة لأن تركها يخرج المعنى إلى غير ما يريده المتكلم.

٥ ـ وردت الحال جملة في مواضع كثيرة في نهج البلاغة، وجاءت ـ هذه الجملة ـ بصيغتيها (الاسمية والفعلية) وقد فاقت مواضع الجملة الفعلية مواضع الجملة الاسمية، وكانت مواضع الجملة الفعلية التي فعلها مضارع أكثر من الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

الهوامش:

١- نهج البلاغة، صبحي الصالح، ٣٤.

٢- من بلاغة افهام علي في نهج البلاغة، عادل حسن الأسدي، ٧١.

٣- يُنظر: حاشية الخضري، ١/ ٤٤٧.

٤- المقتضب، ٤/ ١٢٣- ١٢٥. شرح المفصل، ٢/ ٦٥، ارتشاف الضرب، ٣/ ١٦٠٢- ١٦١٠، أوضح المسالك، ٢/ ٣٤٦- ٣٥٣، شرح التصريح، ١/ ٣٨٨- ٣٩٣، حاشية الخضري، ١/ ٤٤٧، حاشية الصبان، ٢٧٧- ٢٨٥.

٥- يُنظر: شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٣٨٩- ٣٩١.

٦- يُنظر: شرح الاشموني، ٢/ ٢٧٩- ٢٨١.

٧- الاعراف/ ٤.

٨- البقرة/ ٢.

٩- الحجر/ ١١.

١٠- المائدة/ ٨٤.

١١- يُنظر: شرح الاشموني، ٢/ ٢٨١.

١٢- الصف/ ٥.

١٣- شرح الاشموني، ٢/ ٢٨٢.

١٤- الايضاح في علوم البلاغة، ١٣٠- ١٣١.

١٥- دلائل الاعجاز، ٢١٣.

١٦- دلائل الاعجاز، ٢١٣.

١٧- دلائل الاعجاز، ٢١٤.

١٨- اعراب الجمل واشباه الجمل، ١٨٦.

١٩- ينظر: المفصل في علم العربية، تصنيف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: فخر الدين صالح قدارة، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ٨٢.

٢٠- نهج البلاغة، ٥٥٦.

٢١- نهج البلاغة، ١٥٥.

٢٢- يُنظر: الايضاح في علوم البلاغة المعاني والبديع والبيان، تأليف الخطيب

القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، وضع حواشيه: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، ١٣٥-١٣٦.

٢٣- دلائل الاعجاز، ٢١٣.

٢٤- في ظلال نهج البلاغة، ٢/ ١٠٢.

٢٥- شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢/ ٣٥٥.

٢٦- نهج البلاغة، ١٨٥.

٢٧- الفعل زمانه وأبنيته، ٢٩.

٢٨- نهج البلاغة، ٦٣.

٢٩- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، لمؤلفه: العلامة المحقق الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، عني بتصحيحه وتهذيبه: السيد ابراهيم المانجي، الناشر: مكتبة الاسلامية بطهران، طهران ـ إيران، ط٤، د. ت، ٣/ ١٤٥.

٣٠- نهج البلاغة، ٥٣.

٣١- نهج البلاغة، ١٠٠.

٣٢- في ظلال نهج البلاغة، ١/ ٤٤١.

٣٣- نهج البلاغة، ١٤٦.

٣٤- دلائل الاعجاز، ٢٠٤.

٣٥- الايضاح في علوم البلاغة

٣٦- الانصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٠٥، مسألة: ٣٢.

٣٧- نهج البلاغة، ١٨٧.

٣٨- في ظلال نهج البلاغة، ٢/ ٧٩.

٣٩- نهج البلاغة، ٦٤١.

٤٠- نهج البلاغة، ١٩٢.

٤١- في ظلال نهج البلاغة، ٢/ ٩٣ ـ ٩٤.

٤٢- نهج البلاغة، ٢٥٩.

٤٣- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ٩/ ٣٩.

٤٤- نهج البلاغة، ٥٨.

٤٥- ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ١/ ١٨٤.

٤٦- المقتضب، ٤/ ١٢٣.

٤٧- دلائل الاعجاز، ٢٠٩.

٤٨- الايضاح في علوم البلاغة، ١٣٤.
٤٩- نهج البلاغة، ٤٩٦.
٥٠- نهج البلاغة، ٣٧٨.
٥١- نهج البلاغة، ٢٠٤.
٥٢- نهج البلاغة، ١٨٦.
٥٣- نهج البلاغة، ٨١.
٥٤- نهج البلاغة، ٦٠٥- ٦٠٦.
٥٥- شرح نهج اللاغة، ابن ميثم، ٥/ ٩٢١.
٥٦- نهج البلاغة، ٩٦- ٩٧.
٥٧- شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٢/ ٢٤٠.
٥٨- نهج البلاغة، ٦٠٤.
٥٩- نهج البلاغة، ٨٦.
٦٠- الاسراء/ ٣٣.
٦١- الايجاز في كلام العرب ونص الاعجاز دراسة بلاغية، مختار عطية، ٢٨٨.
٦٢- نهج البلاغة، ٢٥٥.
٦٣- بحار الانوار، ٨٩/ ٢٢ هامش الصحيفة.
٦٤- البرهان في علوم القران، ٣/ ١٦٢.
٦٥- البرهان في علوم القرآن، ٣ / ١٧٥.
٦٦- نهج البلاغة، ٣٦٣.
٦٧- شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ٣/ ٤٤٧.
٦٨- نهج البلاغة، ٢٣٠.
٦٩- في ظلال نهج البلاغة، ٢/ ٢٠٢.
٧٠- نهج البلاغة، ١٤٧.
٧١- نهج البلاغة، ٦٦١.
٧٢- الايضاح في علوم البلاغة، ١٣٢.
٧٣- نهج البلاغة، ٢٤١.
٧٤- في ظلال نهج البلاغة، ٢/ ٢٣٥.
٧٥- نهج البلاغة، ١٥٥.
٧٦- شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد، ٦/ ٣٨٦.
٧٧- شرح الرضي على الكافية، ٦٧٩- ٦٨٠.
٧٨- الايضاح في علوم البلاغة، ١٣٢.
٧٩- نهج البلاغة، ٨٥.

٨٠- منهاج البراعة، الخوئي، ٣/ ٣٩٩.

٨١- نهج البلاغة، ١١٤.

٨٢- أي: فكيف لا يصلح إذا كان معه (ما).

٨٣- شرح الرضي على الكافية، ٢/ ٤٥.

٨٤- نهج البلاغة، ١٣٩.

٨٥- في ظلال نهج البلاغة، ١/ ٣٩٧.

٨٦- نهج البلاغة، ٦٠٨.

٨٧- القاسم بن أحمد الاندلسي من علماء المغرب وهو قريب العهد بالرضي، ويتكرر النقل غنه في هذا الشرح. شرح الرضي على الكافية، ٢/ ٤١، هامش الصفحة.

٨٨- شرح الرضي على الكافية، ٢/ ٤٤.

٨٩- الايضاح في علوم البلاغة، ١٣٣ ـ ١٣٤.

٩٠- نهج البلاغة، ١٦٠.

٩١- نهج البلاغة، ٤٩٠.

٩٢- نهج البلاغة، ١٥٥- ١٥٦.

٩٣- ينظر: الايضاح في علوم البلاغة، ١٣٥ ـ ١٣٦.

٩٤- في ظلال نهج البلاغة، ١/ ٤٤٨.

٩٥- نهج البلاغة، ٢٥٦.

٩٦- دلائل الاعجاز، ٢٠٢.

٩٧- الايضاح في علوم البلاغة، ١٣٦.

٩٨- نهج البلاغة، ٥٤.

٩٩- نهج البلاغة، ٥٦.

١٠٠- دلائل الاعجاز، ٢١٣.

١٠١- البنى النحوية، ٢٢٧.

١٠٢- نهج البلاغة، ٥٨.

١٠٣- دلائل الاعجاز ٢١١.

١٠٤- الاعراف / ١٧١.

١٠٥- الجملة الحالية في القران الكريم: إحصاء ودراسة، محمد حسين أبو الفتوح، ٧٢.

١٠٦- نهج البلاغة، ٦٣٠.

١٠٧- نهج البلاغة، ٧٩.

١٠٨- نهج البلاغة، ٣٣٣.

١٠٩- نهج البلاغة، ٣٣٣.

١١٠- نهج البلاغة، ١٠١.

١١١- نهج البلاغة، ٧٧.

١١٢- منهاج البراعة، ٣/ ٣١١.

١١٣- نهج البلاغة، ٢٦٢.

١١٤- شرح المفصل، ٢/ ٦٦.

١١٥- الجمل التي لها محل من الاعراب في القران الكريم، ١٠٩.

١١٦- نهج البلاغة، ٢٢٣.

١١٧- في ظلال نهج البلاغة، ٢/ ١٨٢.

١١٨- نهج البلاغة، ٢١١.

١١٩- نهج البلاغة، ٢٤٦.

١٢٠- نهج البلاغة، ١٠٨.

١٢١- الايضاح في علوم البلاغة، ١٣٣ ـ ١٣٤.

١٢٢- البنى النحوية، ٢٢٨.

١٢٣- نهج البلاغة، ٢٢١.

١٢٤- نهج البلاغة، ٢٥٨.

١٢٥- التغابن / ١.

١٢٦- معاني النحو، ١/ ١٥٤.

١٢٧- نهج البلاغة، ٥٣٩- ٥٤٠.

١٢٨- نهج البلاغة، ١٣٧- ١٣٨.

١٢٩- نهج البلاغة، ٥٠.

المصادر والمرجع:

ـ القرآن الكريم.

١ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط١ ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢ـ اعراب الجمل واشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي للطباعة والنشر والتوزيع، حلب ـ سورية، ط٥، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٤، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٤ـ أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، د. ط، د. ت.

٥ـ الايجاز في كلام العرب ونص الاعجاز دراسة بلاغية، مختار عطية، دار المعرفة الجامعية، د. ط، د. ت.

٦ـ الايضاح في علوم البلاغة المعاني والبديع والبيان، تأليف الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، وضع حواشيه: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، ١٣٥ـ ١٣٦.

٧ـ بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الائمة الاطهار، تأليف: الشيخ محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط٣، د. ت.

٨ـ البرهان في علوم القرآن، للإمام: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي،

تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة ـ مصر، د. ط، د. ت، ٣/ ٧٢.

٩ـ البنى النحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله حمود العاني، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، العراق، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٠ـ الجمل التي لها محل من الاعراب في القران الكريم، صاحب منشد عباس الزيادي، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، العراق، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١١ـ الجملة الحالية في القران الكريم: إحصاء ودراسة، محمد حسين أبو الفتوح، مجلة جامعة الملك سعود، م٣، الآداب (١)، ص ص ٣٥ ـ ١١١، (١٤١١ هـ/ ١٩٩١م).

١٢ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٣ـ حاشية الصبان شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة ـ مصر، د. ط، د. ت.

١٤ـ دلائل الاعجاز، تأليف: أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، د. ط، د. ت.

١٥ـ شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الازهري على ألفية ابن مالك، صححت هذه الطبعة وروجعت بمعرفة مجموعة من العلماء، مطبعة الاستقامة، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م.

١٦ـ شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوف حسن عمر، منشورات: جامعة

قار يونس، بنغازي ـ ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.

١٧ـ شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، تحقيق: مجموعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د. ط، د. ت.

١٨ـ شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

١٩ـ شرح نهج البلاغة، لكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، دار الحبيب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط٢، ١٤٣٠هق.

٢٠ـ الفعل زمانه وأبنيته، ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد ـ العراق، د. ط، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٢١ـ في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، شرح: محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٧٢م.

٢٢ـ معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٣ـ المفصل في علم العربية، تصنيف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: فخر الدين صالح قدارة، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٨٢.

٢٤ـ المقتضب، صنعة محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، د. مط، القاهرة ـ مصر، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٥ ـ من بلاغة الإمام علي في نهج البلاغة، عادل حسن الأسدي، مؤسسة المحبين، قم ـ إيران، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٦ـ منهاج البراعة في شرح نهج

البلاغة، لمؤلفه: العلامة المحقق الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، عني بتصحيحه وتهذيبه: السيد ابراهيم المانجي، الناشر: مكتبة الاسلامية بطهران، طهران ـ إيران، ط٤، د. ت، ٣/ ١٤٥.

٢٧ ـ نهج البلاغة وهو مجموع ما أختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٨ـ نهج البلاغة، وهو ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا ومولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، حققه وضبط نصه على أربع نسخ خطية قديمة قيس بهجت العطار، مؤسسة الرافد للمطبوعات، قم ـ إيران، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.